الثورة
الاقتصادي
11
www.althawranews.net
الثلاثاء 18 ربيع الثاني 1435هـ 18 فبراير 2014م العدد 17988
Tuesday : 18 Rabia Thani 1435 - 18 February 2014 - Issue No. 17988

حسابات الربح والخسارة لمصلحة من؟

12

منظمة التجارة تفرح وزارة الصناعة ..وترعب الاتصالات

13

توقيع اتفاقية الفحص قبل الشحن بين اليمن وتركيا

الثورة/عبدالله الخولاني

توقع الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة مع معهد المعايير التركي بداية الشهر القادم اتفاقية الفحص قبل الشحن لجميع السلع الصناعية.
وأوضح مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وليد عثمان أن الهيئة سبق ووقعت نفس الاتفاقية مع الصين حيث ستدخل حيز التنفيذ من شهر مارس القادم.
وأشار إلى ان مثل هذه الاتفاقيات سيحد من دخول السلع والمنتجات غير المطابقة للمواصفات ولا تستطيع الهيئة فحصها لعدم توفر الإمكانيات.
واكد عثمان أن الهيئة تعمل بجهود حثيثة لمواكبة التطورات والتحديثات في مجال المواصفات وحسب الإمكانيات المتاحة.

كذب السياسيون ولو صدقوا !!

عبدالله الخولاني

كثر الحديث من قبل الأحزاب والسياسيين وحتى الداعمين الإقليميين والدوليين عن أن مشكلة اليمن الأولى اقتصادية وأي معالجات سياسية دون الاقتصاد فمصيرها الفشل بل الكل مجمع على ضرورة النهوض بحياة المواطن ومحاربة الفقر والبطالة وتوفير فرص عمل للشباب لكن لم يحدث شيء من ذلك فالبطالة والفقر في ارتفاع مستمر وهو ما أكده البنك الدولي في تقريره المنشور أمس الأول إذا كثر الكلام وزادت الوعود لكن الواقع المعاش يقول كذب السياسيون ولو صدقوا.

الأحزاب السياسية في اليمن تجيد لعبة دغدغة العواطف وبيع الوهم فكثير من ساساتها أدمنوا على التنميق وتوزيع الأمنيات بل يعترفون بالوضع الاقتصادي الصعب الذي يعاني منه المواطن اليمني وضرورة تحسين معيشته لكن أفعالهم على الأرض تقول العكس فهم مشغولون بتوزيع مغانم المناصب والتربص ببعضهم وتصيد الأخطاء والمواطن له الله.

سياسات اجتماعية

يدرك اليمنيون البسطاء وهم الغالبية أن ما يعانونه من شظف في العيش ومعاناة في الحصول على فرصة عمل وترد في أوضاع الخدمات والتدهور الحاصل في اغلب القطاعات نتاج طبيعي لطيش سياسييهم ومقامرتهم بمستقبل شعب.
يفيد خبراء الاقتصاد بأن تحسين الواقع الاجتماعي في اليمن يتطلب توجها جديدا في سياسات التنمية الاجتماعية يقوم على مبدأ أن السياسات الاجتماعية هي إحدى الركائز والأهداف الرئيسية وراء السياسات الاقتصادية وهي ضمان نجاح تلك السياسات وصمام أمان للمجتمع واحداث هذا التغيير لن يتم إلا من خلال إعادة النظر في ثلاثة محاور أساسية هي السياسات الاقتصادية, السياسات الخدمية. وسياسات الأمان الاجتماعي ويرى أستاذ الاقتصاد بجامعة الحديدة عبداللاه الآثوري أن هذه السياسات تعتمد علي عدة مبادئ أساسية, أهمها أن السياسات الاجتماعية تستهدف جميع المواطنين ولا تقتصر علي فئة بعينها بل تراعي احتياجات وحقوق الجميع, وأن تكامل وتقاطع السياسات الاجتماعية يعظم العائد منها ويحقق الكفاءة المنشودة, ولن يتحقق ذلك إلا بتدخلات متوازنة ومكثفة اقتصادية واجتماعية وأن للدولة دورا محوريا في ضمان الحقوق الاجتماعية للجميع ولا يجب أن يقتصر هذا الدور على مجرد سد الاحتياجات الأساسية وأهمية التركيز علي الاستثمار في العنصر البشري عند وضع وتنفيذ مختلف السياسات والارتكاز علي توافق وطني قائم علي التشاور مع كل الأطراف المعنية تضمنه الدولة وتلتزم به.

تحقيق أهداف

ويضيف: بالنسبة للسياسات الاقتصادية لن يقاس نجاح سياسات الاستثمار بحجم الاستثمارات فقط بل بتحقيقها لأهداف اجتماعية هامة مثل فرص العمل المتحققة منها مدى جودة فرص العمل وتوزيعها واستدامتها وما يتم جذبه من استثمارات للمناطق النائية والمحرومة, تأثير الاستثمار الإيجابي علي نمو المشروعات بكل أحجامها وإدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يتيح له المزيد من الفرص.
ويسقط هذا التغيير في التفكير الاقتصادي علي القطاع الخاص أيضاً إذ أن نجاحه لن يقاس بمستوى الاستثمار والربحية والتصدير وإتاحة فرص عمل فقط وإنما أيضا بمشاركته في تحمل المسؤولية الاجتماعية بما في ذلك الحفاظ علي البيئة وعلي حقوق العمال. ولن يتأتى هذا إلا عن طريق إجراءات وسياسات محفزة للقطاع الخاص تحقق التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

حياة كريمة

تأسيس نظام سياسي واقتصادي واجتماعي في اليمن أحد مطالب التغيير وذلك يتطلب بالضرورة أن يؤسس الدستور اليمني القادم لعقد اجتماعي جديد يترجم اقتصادياً واجتماعياً من خلال تحديد توجهات اقتصادية واجتماعية صريحة تؤسس للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المرجوة التي تلبي طموحات وآمال الشعب اليمني وتطلعاته وتضمن له الحياة الكريمة والعيش الكريم، وكذلك وسائل تطبيقها. صحيح أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بحكم طبيعتها، هي إجراءات تتبدل وتتكيف ويشترط فيها أن تتأقلم لزوما مع المشاكل المطروحة، إلا أنه من المستحب كذلك أن تتوفر أرضية ومرجعية دستورية لهذه السياسات بحيث لا تنحرف أو تزيغ عن مرتكزات العقد الاجتماعي المتفق عليه والمتضمن في الدستور.
كما يعتبر الدستور في الدولة الحديثة هو العقد الاجتماعي كونه يكفل حماية حرية المواطنين وحقوقهم من اعتداءات الدولة لما تتمتع به من سلطة ونفوذ. كما يهدف الدستور إلى ضمان المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع. فالدولة الحديثة تنبني على وجود قانون يسمو على وظيفة الحكم، يحدد سلطات الدولة ويسند لها اختصاصاتها ويرسي الضمانات الضرورية للمواطنين في مواجهة تعسف الحكام لهذا اعتبر الدستور بمثابة العمود الفقري للحياة السياسية وكسمة أساسية للدولة القانونية.
وتأتي أهمية الرؤية الاقتصادية التي تم الاتفاق عليها من اجل تحديد المسار المستقبلي للبلاد في المجال الاقتصادي وتحديد حقوق وواجبات مختلف الفاعلين الاقتصاديين، وفي مقدمتهم الدولة والقطاع الخاص، وضمان آليات مناسبة للتوزيع العادل لثمار التنمية في إطار تحقيق مطالب التغيير التي حملت شعار العدالة الاجتماعية محورا رئيسيا لها.

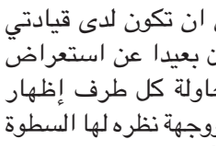

كل ثلاثاء
عبدالله الخولاني

منظمة التجارة.. وصراع الديوك

أعلنت منظمة التجارة العالمية اليمن العضو رقم ١٦٠ في المنظمة بعد مفاوضات استمرت لا كثر من ١٣عاما وهو إنجاز يستحق الإشادة لكن القضية الأهم هو الخلاف الحاصل بين وزارتي الصناعة والتجارة والاتصالات وتقنية المعلومات وكأن الخلاف بين دولتين وليس بين وزارتين تمثلان الجمهورية اليمنية.
تخندق كل وزارة خلف مواقفها ووجهة نظرها دون طرح القضية للنقاش بروح المسئولية الوطنية بعيدا عن المكايدات السياسية وتغليب مصلحة الوطن يفترض ان تكون لدى قيادتي هاتين الوزارتين بعيدا عن استعراض العضلات ومحاولة كل طرف إظهار نفسه أو كلامه ووجهة نظره لها السطوة على حساب الأخرى فنحن نمثل دولة وشعباً ولسنا في حلبة مصارعة.
نتمنى من وزارة الصناعة والتجارة تبديد مخاوف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بعيدا عن مهاترات الإعلام وأسلوب المقاولات في حشد الصحفيين وتلافي الأخطاء إن وجدت والمعلومة الصحيحة وحدها هي التي ستصمد ويكون لها الأثر.
وإذا كان ما تطرحه وزارة الاتصالات بأن فترة السماح الممنوحة لليمن تم احتسابها من العام ٢٠١٠م وليس من تاريخ التوقيع النهائي لبروتوكول الانضمام فذلك بحاجة إلى عادة نظر خاصة وأن اليمن تمر بظروف استثنائية يعلمها الجميع في الخارج قبل الداخل ولا داع أن نستمر في المكابرة اذا كان الأمر يستحق الاعتراف بالخطأ.
هناك قضايا مصيرية تتعلق بالمصلحة قومية للبلد يكون فيها الرأي متأنياً ويخضع للدراسات والاستشارات والأخذ بأفضل الخيارات بعيدا عن الهرولة غير المحسوبة خاصة وأن لليمن تجارب مريرة مع سياسات الإصلاح الاقتصادي التي فتحت الباب على مصراعيه دون أي ضوابط فكانت النتيجة تحول السوق اليمنية إلى مقلب لنفايات سلع ومنتجات ترفض الحيوانات في بعض الدول التعامل معها فما بالنا بالإنسان .
الاندماج في التكتلات الاقتصادية خطوة جيدة وضرورة لمواكبة ما يجري من حولنا لكن أن نحقق الإنجاز الأكبر ونختلف حول تفاصيل صغيرة ونجعل منها قضية رئيسية فذلك أمر غير مقبول وعلى وزارتي الصناعة والتجارة والاتصالات الجلوس والبحث عن طرق ووسائل ناجعة لتعديل فترة السماح خاصة وحسب معلوماتي انه يمكن تعديلها تقديرا للظروف الاستثنائية التي شهدتها اليمن بعيدا عن تتبع العثرات ومحاولة تسجيل النقاط بين وزارات هي في الأخير تخدم الوطن.
إعداد انفسنا للمنافسة امر لا مفر منه إذا اردنا الصمود وكسب السوق وثقة الجمهور بعيدا عن النواح ولطم الخدود، فالعالم اصبح قرية صغيرة ونحن جزء منه لا يمكننا العيش بمعزل عن الآخرين.

Alkhwlani22@yahoo.com

وفد يمني يطلع على التجربة العمانية في مجال حماية المستهلك

كتب /أمين الجرموزي

يزور وفد يمني من الجهات المعنية بحماية المستهلك سلطنة عمان للإطلاع على التجربة العمانية تجاه قضايا حماية المستهلك بعد أن حققت سلطنة عمان المرتبة الأولى عربيا والسادسة دوليا في مجال حماية المستهلك وفقا لتكنولوجيا حديثة ومتطورة.
وقال رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك فضل مقبل منصور في تصريح لـ «الثورة الاقتصادي» أن هذه الزيارة تأتي بالتنسيق بين الجمعية اليمنية لحماية المستهلك والهيئة العمانية لحماية المستهلك بهدف الاطلاع على تجربة سلطنة عمان الرائدة والحديثة في مجال الرقابة على الاسواق والمنافذ الحكومية .
وأضاف : إن هذه الزيارة تهدف إلى إشراك الجهات الحكومية المعنية بحماية المستهلك في الاستفادة الميدانية الفعلية من خبرات الهيئة العامة العمانية لحماية المستهلك والعمل على تطبيقها في اليمن ,مشيرا إلى أن اليمن تتجه في الفترة القادمة إلى إصدار قوانين بإنشاء هيئة للرقابة على الدواء وهيئة لحماية المستهلك إضافة إلى تحديث التشريعات القائمة وتنفيذها على أرض الواقع .

الجهاز المركزي للإحصاء يدشن أولى خطوات انتقال اليمن إلى نظام الحسابات القومية 2008 S.N.A

كتب / أحمد الطيار

دشن الجهاز المركزي للإحصاء امس بصنعاء أولى خطوات انتقال اليمن إلى نظام الحسابات القومية S.N.A 2008 كأحدث نظام محاسبي معتمد من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية بدلا عن النظام السابق SNA1993L وسيتم تنفيذها خلال الفترة -2014 2018م.
وقال الدكتور حسن ثابت فرحان رئيس الجهاز: إن اليمن ممثلة بالجهاز المركزي للإحصاء يعتبر من أوائل الدول التي قامت بإعداد خطة للانتقال لنظام الحسابات القومية SNA2008 وبدأت بتنفيذ أولى خطواته متجاوزة كثيراً من الدول في المنطقة التي تمتلك إمكانيات أكبر بكثير من اليمن.
لافتا في ورشة العمل الخاصة بالحسابات القومية في الجمهورية اليمنية ومتطلبات الانتقال لنظام S.N.A 2008 والتي نظمها الجهاز امس بالتعاون مع مشروع تحديث المالية العامة بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة وممثلين عن القطاع الخاص والمتخصصين والأكاديميين ومراكز الدراسات والأبحاث إلى إن هذا النظام حديث جدا ويعد مرجعا أساسيا وهاما عند تركيب الحسابات القومية توصي به الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ويتطلب من جميع الدول استخدامه دون استثناء.
وشدد رئيس الجهاز المركزي للإحصاء على أن هذا النظام سيساعد اليمن على توفير مؤشرات تتسم بدرجة عالية من الشمول والتغطية على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية، وستقود لرفع درجة الموثوقية والاعتمادية على هذه البيانات في وضع الخطط ومراقبة تنفيذها وتصحيح الاختلالات في بنية الاقتصاد الوطني في الوقت المناسب.
وقال : تم إعداد خطة الانتقال وعرضها على مجلس الوزراء وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (199) لعام 2012م باعتمادها.
ودعا الدكتور فرحان لمشاركة بقية الجهات في تطبيق هذا النظام وخصوصا البنك المركزي اليمني في اعتماد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، ووزارة المالية في استخدام دليل إحصاءات مالية الحكومة المتوائم مع النظام، بالإضافة إلى مسؤولية الجهاز في تطوير استمارات المسوح الاقتصادية ومنهجية تنفيذها وضرورة استيعابها لكثير من المفاهيم والتعاريف الموائمة للنظام الجديد.
وكشف عن عزم الجهاز إجراء مسوحات اقتصادية مكملة للحسابات القومية وداعمة لها وسيكون أول مسح يجرى في هذا الشأن متعلق بأنشطة الصرافة في اليمن وسينفذ خلال الفترة القريبة القادمة.
وأشار بجهود الكوادر الوطنية المخلصة من العاملين في الجهاز المركزي للإحصاء والتي تضع اليمن في المقدمة دائما رغم شحة الإمكانيات وعدم توفرها في كثير من الأحيان.
من جانبه قال الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء: إن الحسابات القومية مهمة جدا لواضعي برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي ومعدي الخطط والرؤى طويلة المدى للنمو ومصادره في بلادنا.
وأضاف: تزداد أهميتها آ مع التطورات الحاصلة في البلد والتوجه نحو الفيدرالية كونها تعطي مؤشرات وتقييم مستوى النجاح والفشل للمؤسسات الحكومية والوزارات وأنشطة القطاع الخاص وكلها أنشطة تقوم على بيانات الحسابات القومية.
داعيا لأهمية تكاتف جهود جميع الجهات المعنية المحلية والمانحين في توفير المتطلبات اللازمة لإنجاح خطة الانتقال للنظام الجديد كونه سيسهم في شمول البيانات ودقتها والوصول بها إلى مستوى متقدم يتلاءم مع النظام الدولي وتصانيفه المتطورة.
ولفت إلى أهمية وضرورة تركيز الجهاز المركزي للإحصاء على عنصرين الأول إصدار البيانات الإحصائية السنوية في موعدها ليتمكن الجميع من الاستفادة منها إضافة إلى الحاجة لبيانات ربعية ونصفية تسهم في تتبع النشاط الاقتصادي وترسم صورة عن أوجه النجاح أو القصور فيه فيما العنصر الثاني يختص بعمل مسوحات عن القطاع غير المنظم في اليمن والذي يشكل نشاطا اقتصاديا لم تسجله البيانات ولم يوضع ضمن الحسابات القومية المعتمدة.
وقد ناقشت الورشة في جلستها الأولى ورقتي عمل الأولى قدمها مدير عام الحسابات القومية حمدي علي الشرجبي حول المتطلبات اللازمة للتنفيذ ومسؤولية الآخرين في الدفع قدما بجهود الجهاز المركزي للإحصاء لتطبيق هذه الخطة.
وقدم الورقة الثانية وليد الصالحي مدير إدارة الإحصاءات المالية حول التغيرات بين نظامي S.N.A 1993 ونظام S.N.A 2008 مبينا انه يشتمل على ستة محاور تتضمن الوحدة الاقتصادية وتحديدات اكثر لمجال المعاملات بما في ذلك دائرة الإنتاج وتوسيع تحديدات مفاهيم الأصول وتكوين رأس المال واستهلاك راس المال الثابت وتعريفات اكثر للأدوات المالية والأصول ومزيد من التوصيات في مجال المعاملات الحكومية والقطاع العام وميزان المدفوعات في التنقيح السادس.
وناقشت الجلسة الثانية ثلاث أوراق عمل الأولى عن جودة البيانات الإحصائية وأهميتها للمستخدمين قدمها مدير عام إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية امين محمد العلفي والثانية قدمها نظمي احمد عبدالرحيم مدير إدارة الحسابات الاقتصادية الكلية حول المشاكل والصعوبات التي تواجه الحسابات القومية وكيفية مواجهتها والثالثة قدمها فارس النهاري مدير إدارة الحسابات الخدمية حول المؤشرات والسياسة المستخدمة ضمن النظام الجديد للحسابات القومية.